

قوله خ ان قال شريك بن ابان بن مظهر
وهذا القتل بالمال او بالعين فلا يرد فيه
ولا يرد فيه

قوله وانما يشك في مال من مال من مال
ظاهرة ان يرد عليه ما لم يرد على غيره
القتل ويثبت بالمال

قوله وانما يشك في مال من مال من مال
ظاهرة ان يرد عليه ما لم يرد على غيره
القتل ويثبت بالمال

قوله ولو عطف السخى على غيره لان بيتهم
الاخير ان يشهد ان بالمال الذي يبعثون
عنه ما يرد عليه من بيتهم من المال
كلما اسبب جنايته ويثبت من ذكوره
بذلك

لا يملح قصد الساجر ولا يشاهد تاجر الساجر
ان قال قلمته كذا الشهد عدلان بانه يقتل غاليا
او نادا فيجبت ما شهد به والاقرار ان يتولى
قتلته سحري فان قال وسحري يتعل غاليا فاقرار
بالود فيه التود او يقتل نادا فاقرار بيه العبد
او قال اخطات من اسم غير الياسم فاقرار بالخطا
فيها الدية على الساجر العاقلة الا ان صدقوه
واما يشك في مال من مال من مال
او يخرج او ازالة به اي باقوله حقيقا وحكما
او شرارة عدلين او برجل وامرأتين او برجل وعين
وهذه المسائل من جملة ما ياتي في كتاب الشهادات
وذكرت هنا للتاثير في اية قتال عدل وياتي في الكلام
في صفات الشهود والشهود به مستوفى في باب
التصايات ان اصابني بضع ظلمه **ولو عطف السخى**
عن قود لم يشك على مال لم يقبل للمال الاخير ان ابى
اراد الجلال

قوله خ ان قال شريك بن ابان بن مظهر
وهذا القتل بالمال او بالعين فلا يرد فيه
ولا يرد فيه

دم صاحبك بان التقدير بيد دم ما حريم
جما بين الدليلين ولو ادعى قلا عملا مثلا
لوف على ثلاثة حصص لعدوم وانكر حلق
المستحق خمسين واخذ منه ثلث دية
فان حضر اخر فكذا اي فحلق خمسين
كالاول وياخذ ثلث دية ان لم يكن ذكره
في الايمان والاكتفي بها بما على صحه
الضامة في غيبة المدعي عليه وهو الاصح
تاقامة البية **والثالث كالثاني في ضامر**
فيوه هذا من يادني **ولا قسامة قمن**
لا وان ثله خاصا لان تخلف عامته سم
المسلمين غير يمكن لكن ينصت اقصى من
من يدعي على من ينسب اليه القتل ويخلفه
فصل فيما يشك به موجب القود
وموجب المال بسبب الغاية من القود
وشكارة المذنب قتل سحر باقراره
حقيقة او حكا لا يثبت لان الشاهد
اي علم

قوله خ ان قال شريك بن ابان بن مظهر
وهذا القتل بالمال او بالعين فلا يرد فيه
ولا يرد فيه